

## دور العدالة في عملية الاستنباط الاولي والثانية

ابو القاسم علي دوست

تعتبر العدالة من أقدم المفاهيم التي عرفها البشر ولها نتائج ملفته في حياته اليومية؛ وذكُرت في النصوص الدينية بكونها احدى المقاصد والاهداف المهمة التي دعا لها الانبياء الالهيون. هذا المفهوم يعتبر مفهوماً أعمق من المفهوم الديني؛ ولكن يجب علينا أن لا نقوم بتفسيره من دون التوجه إلى العالم وإلى الانسان ومصيره. وكذلك حين تطبيقه على المصاديق وايجاد موضوعياته، حينما يتم مشاهدتها في أي نظام، يجب أن يتم أخذ العناصر المؤثرة فيه - الموجودة في ذلك النظام - بنظر الاعتبار.

ليس هناك تفاعل جاد فيما يتعلق بالرؤى والطروحات والافكار التي تتعلق بمفهوم ومعرفة مصاديق العدالة، ومن هذا المنطلق يجب معرفة الجانب العملي لها والتي تتعلق بمسألة كشف الحكم حتى يمكن اجراء العدالة على اساسها.

إن العدالة في الفقه تعتبر بمثابة السند والقاعدة والهدف، وكذلك يجب اعتبارها بمثابة خطاب عام في اجراء الاحكام المكشوفة.

### العبارات الرئيسية: العدالة، الاحكام، الكشف، الاستنباط الاول، الاستنباط

الثاني، القاعدة، المطالعة الهرمية والحلّية.

## بحث الحكم الشرعي لسلوك الحكومة في جمع المعلومات من منطقة خصوصية الأشخاص

حسنعلي علي اكبريان

إن ما تقوم به الحكومة من جمع المعلومات من منطقة خصوصية الأشخاص لحفظ الامن ومصلحة المجتمع، له صور واحكام سوف نتعرض لها في هذه المقالة، وسوف نقوم بالاشارة إلى ثلاث نقاط مهمة في هذه المسألة، وهي:

١. البحث في مسألة هل أن جميع حالات جمع المعلومات من منطقة الخصوصية للأشخاص من دون ظن الجاسوسية والمؤامرة وما شابهها يستلزم كسر خصوصية الأشخاص؟ إن حداثة هذا البحث تتجسد في التفكيك بين جمع المعلومات الاجمالي وجمع المعلومات التفصيلي.

٢. البحث في دلالة الأدلة النقلية لحرمة جمع المعلومات من جانب الحكومة في الظروف التي تستلزم كسر خصوصية المواطنين.

حدائثة هذا البحث تتجسد في التوجه لشمولية وعدم شمولية دلالة الأدلة اللفظية بالنسبة لتجسس الحكومة (وليس تجسس الأشخاص بعضهم على بعض). وغالب هذه الأدلة ليس لها دلالة على هكذا شمولية؛ وذلك أولاً: لانه يتعلق بعلاقات الاشخاص الخاصة في المجتمع فيما بينهم، وثانياً: يتعلق بالعيوب والذنوب الشخصية. ٣. البحث في ارتباط الأدلة الموجودة في مجال حكم جمع المعلومات من جانب الحكومة. وحدائثة هذا البحث تتجسد في البيان الدقيق والصحيح لارتباط الأدلة.

اسلوب هذه المقالة، توصيفي - تحليلي، وطريقة جمعها للمعلومات بصورة مكتباتية.

**العبارات الرئيسية:** جمع المعلومات، منطقة الخصوصية، التجسس، الحكومة الاسلامية.

## تأثير موت القاتل العمدي على العقاب

اسماعيل آقا بابايي بني

بسبب قبول مبدأ كون العقاب مسألة شخصية، فإن موت المتهم أو المحكوم يوجب سقوط العقوبة. وعلى هذا الأساس فسوف تكون مسألة دفع الدية محل اختلاف بالنسبة لحالة القاتل العامد. فمن جهة فإن تبديل القصاص إلى الدية منوط بموافقة الجاني وعليه فلو أن القاتل مات فلن يكون هناك مجال للمطالبة بالدية؛ ومن جهة أخرى فإن الأدلة التي تتحدث عن عدم اهدار دم المسلم تقتضي أن يتم دفع الدية من أموال القاتل في حالة موته.

إن عدم اتضاح آراء الفقهاء في هذه المسألة يوجب الابهام والتناقض في وضع القانون المناسب لها.

من المرجح أنه في حالة لو لم يكن هناك تقصير في المطالبة بتنفيذ القصاص وأن القاتل مات بالموت الطبيعي فلن يكون هناك مجال لدفع الدية، ولكن في حالة ما لو حصل تقصير من القاتل أدى إلى موته أو أن مدة المحاكمة طالت أكثر من الطبيعي فأدى ذلك إلى موت القاتل، فإن مسألة عدم اهدار دم المسلم تقتضي دفع الدية.

**العبارات الرئيسية:** القتل العمد، الدية، سقوط القصاص، بيت المال.

## رؤية تاريخية - تحليل حول مرجحية الاختلاف مع العامة في نصوص الفقه الامامي وتأملات في ذلك

عطيه علي زاده نوري

محمد تقي فخلعي

حسين صابري

هذه المقالة الحاضرة بين ايديكم تم تنفيذها بمنهجية تاريخية - تحليلية، وبهدف اراءة رواية جامعة حول سابقة واسلوب استعمال الاختلاف مع العامة بعنوانه مرجحاً لباب تعارض الأخبار؛ وقد تم السعي فيها من خلال التقصي في السيرة التاريخية للموضوع ومن خلال التحقيق في المكتوبات الباقية من فقه الامامية منذ بداية الاستعمالات وحتى عصرنا الحاضر، لبيان موقعيتها.

إن التآني في التوجهات المختلفة الحاصلة في مرجحية الاختلاف مع العامة، والشروط والكيفيات في تطبيقها بين الفقهاء وكذلك الصعود والهبوط الحاصل من هذه العملية على مر التاريخ كان حاصلها نتائج ملفتة للنظر وبحاجة للتأمل والتي يمكن الاشارة إلى جملة منها: الازعان بوجود المنهجيات السلبية والايجابية بالنسبة لأصل الموضوع، التغييرات الحادثة على ادبيات الموضوع بعد انقضاء قرون، اختيار معيار التقية في الأخذ بهذا المرجح، وادعاء حصول تلازم بين التقية والاختلاف مع العامة من وجهة نظر أكثر الفقهاء.

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه المقالة تضمنت بالتحقيق مجموعة من الاضرار، والمصائب الناتجة عن الخطأ في التحليل والفهم غير المناسب لحقيقة الاختلاف مع العامة وشروط استعمال هذا الاسلوب.

**العبارات الرئيسية:** العامة، التقية، الاختلاف مع العامة، الحمل على التقية، تعارض الأخبار.

## فرضية حمل الروايات على التقية من وجهة نظر الشيخ الطوسي

سيد محمد كاظم المددي الموسوي

من الطرق المتداولة بين فقهاء الشيعة عند مواجهتهم للروايات المتعارضة هو حمل هذه الروايات على التقية. ولكن ضوابط هذا الحمل واجهت تغييرات مختلفة في مختلف المراحل. ومن جملة أهم هذه الفترات هي عصر الشيخ الطوسي في القرن الخامس والتي وللمرة الأولى حُملت فيها الكثير من الروايات على التقية. هذا التحقيق يقوم بالبحث حول هذا العصر مع بقية الأدوار الفقهية المتقدمة عليه قبل القرن الخامس؛ وهي في صدد الكشف عن السبب الأصلي للاختلاف بين الفترتين والعلة في حصول هذا الانفراد من الشيخ الطوسي.

هل أن حصول هذه الكثرة في الحمل والموجودة في آثار الشيخ الطوسي بالنسبة للقدمات هي لمجرد الفرق والاختلاف في أسلوب تأليف الكتب الروائية والفقهية؟ أم أن العلة في هذا الأمر هي وجود اختلاف جوهري بينه وبين القدمات؟ من خلال البحث والتقصي في المؤلفات الروائية والفقهية لكلا الحقيقتين سوف يتكشف لنا بأن هناك بين الشيخ الطوسي والمتقدمين اختلاف جوهري حقيقي وليست المسألة مجرد اختلاف في الأسلوب.

**العبارات الرئيسية:** التقية، الشيخ الطوسي، فقه الشيعة، حديث الشيعة.

## اعادة قراءة لهيكلية علم الفقه، نظراً لمقتضيات العصر

امين كرباسي زاده

الفقهاء وعلى مر التاريخ الاسلامي ومن أجل تنظيم المسائل الفقهية وحرصها بعضها إلى جانب بعض وايجاد خطة ممنهجة لعلم الفقه، استعملوا طرقاً وأساليب مختلفة نوعاً ما. هذه الطرق والأساليب التي كانت تعين نوعية تصنيف المسائل الفقهية تسمى بهيكلية علم الفقه.

هذه المقالة تسعى للبحث في الهيكليات المطروحة في علم الفقه، لتخرج بهيكلية جديدة بناءً على مقتضيات الزمان والمسائل الفقهية الحديثة.

وللوصول إلى هذا الهدف فإنها بعد القيام ببيان تعريف مناسب لهيكلية علم الفقه واهمية هذا البحث، تقوم بداية ببيان تقرير اجمالي للهيكليات الموجودة في الفقه الشيعي ومن ثم تبين نواقص ومثالب هذه الهيكليات. وبعد ذلك يتم التدقيق في حدود واهداف علم الفقه بصفتها المباني النظرية للهيكلية المقترحة، ومن ثم يتم طرح الهيكلية المقترحة.

في الهيكلية المقترحة يتم تقسيم الفقه ابتداءً إلى فرعين كليين هما الفقه الفردي والفقه الحكومي. ثم بعد ذلك يتشعب الفقه الفردي إلى ستة مجموعات من احكام علاقة الفرد المكلف بنفسه، وباللله سبحانه، وبابناء جنسه، بالبيئة، بالحكومة والمسائل المتعلقة بالامور المالية.

واما الفقه الحكومي فإنه ينقسم إلى أربعة مجموعات: احكام علاقة الحكومة الاسلامية باللله سبحانه، بالامة، بالمؤسسات الدولية وسائر الحكومات والمسائل المتعلقة بالمؤسسات الحكومية.

**العبارات الرئيسية:** هيكلية الفقه، تبويب الفقه، هندسة الفقه، تقسيمات الفقه،

حدود الفقه.